

Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المقدم من رئيس الآلية وفقا للمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١).

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

280815 260815 15-13012 (A)



كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، عملاً بالمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) تيودور ميرون
الرئيس

التقرير السنوي الثالث للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

موجز

يعرض هذا التقرير أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وتعمل الآلية الآن في قارتين وتؤدي وظائف أورتتها إياها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتشمل هذه الوظائف تولي المسائل القضائية، وتوفير الحماية للشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشرف الرئيس على مسائل تتعلق بإدارة الآلية، ونسق عمل الدوائر، وأصدر عددا كبيرا من الأوامر والقرارات بشأن مسائل منها إنفاذ الأحكام ورصد القضايا المحالة إلى رواندا. ونظمت دائرة الاستئناف بحكمها الاستئنافي الأول في دعوى ضد أحد الأحكام وأصدرت عددا من القرارات في تلك القضية وفي غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر القضاة المنفردون عددا كبيرا من الأوامر والقرارات بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك تغيير تدابير الحماية.

وركز مكتب المدعي العام على الأنشطة الواقعة في نطاق اختصاصه، وتشمل تعقب بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام في حقهم، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، والسير في إجراءات الدعوى في أول طلب استئناف تنظر فيه الآلية. وإضافة إلى ذلك، وضع مكتب المدعي العام أنظمة وإجراءات لتبسيط عملياته وضمان قدر أكبر من التنسيق بين مكنتيه في فرعي الآلية.

وقدم قلم الآلية ونسق مجموعة متزايدة من خدمات الدعم الإداري والقضائي للآلية في سياق إعدادها لإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا واضطلع بمسؤولية متزايدة عن الأنشطة التي كانت تديرها سابقا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ووفر خدمات الحماية والدعم للشهود، واضطلع بأعمال تتعلق بمختلف جوانب تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين، وتعاون معهما في إعداد السجلات والمحفوظات تمهيدا لنقلها إلى الآلية. وساهم قلم الآلية أيضا في إبرام اتفاق من اتفاقات الدولة المضيفة مع هولندا ويدير حاليا عملية إنشاء المباني الجديدة لفرع أروشا. ومن الناحية الإدارية، واصلت الآلية العملية التدريجية المتمثلة في بناء قدرتها الإدارية الخاصة.

أولا - مقدمة

- ١ - يعرض التقرير السنوي الثالث للآلية أنشطة الآلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.
- ٢ - ففي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، افتتحت الآلية فرعها في لاهاي. ونتيجة لذلك، أصبح للآلية الآن فرعان في قارتين؛ وقد افتتح الفرع الأول الموجود في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ووفقا لما جاء في النظام الأساسي للآلية، اضطلعت الآلية بمسؤوليات ووظائف متزايدة منقولة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- ٣ - وتشمل ولاية الآلية ضمان محاكمة بعض الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام في حقهم. وجرى حتى تاريخه القبض على جميع الهاربين الذين تلاحقهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأحيلوا إلى المحكمة لمحاكمتهم. ومن بين المتهمين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام في حقهم، لا يزال تسعة أشخاص طلقاء. ومن المتوقع أن تتولى الآلية محاكمة ثلاثة من أولئك الذين يزعم أنهم تولوا أدوار قيادية، أما قضايا الهاربين الستة المتبقين فقد أُحيلت إلى رواندا لإجراء المحاكمات.
- ٤ - وأنيطت بالآلية أيضا ولاية تخولها تنفيذ عدد من الأنشطة القضائية الأخرى، بما يتسق مع أحكام نظامها الأساسي والتواريخ المحددة في الترتيبات الانتقالية. وتشمل هذه الأنشطة إعادة المحاكمة في قضايا أُنجزتها المحكمتان، والنظر في دعاوى استئناف الأحكام والقرارات الصادرة عنهما، ومراجعة إجراءاتهما، والنظر في حالات انتهاك حرمة المحكمة وشهادات الزور.

٥ - وكُلفت الآلية إضافة إلى ذلك بالاضطلاع بوظائف معينة تختص بها المحكمتان، وتشمل حماية الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا تنظر فيها المحكمتان، وإدارة محفوظات المحكمتين والآلية، والإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين، والرد على طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية بشأن التحقيقات مع من يزعم أنهم مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة ومحاكمتهم، ورصد القضايا التي تحيلها أي من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الآلية مجموعة من الأنشطة القضائية وغير القضائية الواقعة في نطاق اختصاصها. واستعرضت الآلية أيضا إطارها القانوني والتنظيمي وطورته، وانجزت جزءا كبيرا من جهودها في مجال استقدام الموظفين. ورغم أن الآلية كانت لا تزال تعتمد على المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق ببعض خدمات الدعم، فإنها أحرزت تقدما كبيرا في بناء قدرتها الإدارية الخاصة.

ثانيا - أنشطة الآلية

ألف - التنظيم

٧ - تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة تقدم خدماتها إلى كلا فرعي الآلية: (أ) الدوائر التي يمكن منها تشكيل هيئات المحكمة في المرحلة الابتدائية أو الاستئنافية حسب الاقتضاء، والتي يتولى رئيس الآلية رئاستها؛ و (ب) المدعي العام؛ و (ج) قلم الآلية، الذي يقدم الخدمات الإدارية إلى الآلية، بما يشمل الدوائر والمدعي العام.

٨ - ويرأس كل جهاز رئيس متفرغ مشترك بين الفرعين، يعين لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ورئيس الآلية هو القاضي تيودور ميرون، والمدعي العام بها هو حسن بوبكر جالو، ورئيس قلمها هو جون هوكنغ.

٩ - وقد قرر مجلس الأمن أن تعمل الآلية لفترة أولية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان تلي كل استعراض يجريه المجلس للتقدم الذي تحرزه في أداء عملها، بما يشمل إنجازها للوظائف الموكلة إليها، وذلك ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

باء - الإطار القانوني والتنظيمي

١٠ - أُبرم اتفاق بين الأمم المتحدة وهولندا بشأن فرع الآلية في لاهاي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥. وبمجرد بدء نفاذ هذا الاتفاق، سينظم، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بالسير السليم لأعمال هذه الآلية في هولندا، وسييسر أداء مهامها بسلاسة وفعالية، وسيهيئ الظروف المواتية لاستقرار الآلية واستقلاليتها.

١١ - ووضعت الآلية كذلك إجراءات وسياسات تستند إلى أفضل ممارسات كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقحت الآلية التوجيه الإجرائي الخاص بها في ما يتعلق بالملفات المعروضة عليها. واعتمد قضاة الآلية أيضا مدونة لقواعد السلوك المهني لقضاة الآلية.

جيم - مجلس تنسيق الآلية

١٢ - عملا بالمادة ٢٥ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تعتمدها الآلية، يتألف مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. وقد اجتمع المجلس ليناقد جملة أمور منها المسائل المتعلقة بنقل المهام من المحكمتين، والخطة الاستراتيجية المتعلقة بالأشخاص المرثين والمفرج عنهم، والمسائل المتعلقة بالميزانية، والإطار التنظيمي، ومسائل أخرى محل اهتمام مشترك.

دال - لجنة القواعد

١٣ - كلف الرئيس في السابق قاضيين من قضاة الآلية بتشكيل لجنة للقواعد، وهما القاضي فاغن يونسن والقاضي كارمل أجيوس، اللذين يترأسان أيضا لجنة القواعد في كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التوالي. ونظرت لجنة القواعد التابعة للآلية في عدد من المقترحات التي تنطوي على تعديلات للقواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

هاء - التنسيق مع المحكمتين الأخريين

١٤ - عملت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جنبا إلى جنب مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واستفادت كثيرا من سلفيها وتلقت منهما قدرا كبيرا من الدعم التشغيلي والإداري. ويعمل موظفو المؤسسات الثلاث معا عن كثب ويتبادلون المعارف والخبرات المؤسسية والدروس المستفادة.

ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر

ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

١٥ - انكب الرئيس، بصفته رئيس الآلية، على العمل في مسائل عديدة تتعلق بإنشاء الآلية وإدارتها. فوضع وساهم في وضع مختلف السياسات، وعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس القلم بشأن مسائل تنفيذية، ومثل الآلية في محافل شتى.

١٦ - ووفقا للتكليف الوارد في النظام الأساسي، وافى الرئيس مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتقريرين نصف سنويين عن التقدم الذي أحرزته الآلية، وقدم إلى المجلس إحاطتين عن عمل الآلية إحداهما في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والأخرى في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥. ووفقا أيضا للتكليف الوارد في النظام الأساسي، قدم الرئيس التقرير السنوي الثاني للآلية (A/69/226-S/2014/555) إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٧ - وتفاعل رئيس الآلية مع المسؤولين الحكوميين ومجموعات الضحايا المنتمية إلى يوغوسلافيا السابقة ورواندا في لاهاي وأروشا ومواقع أخرى.

١٨ - وأصدر الرئيس بصفته القضائية، أوامر تكليف متعددة، منها ما يتعلق بتكليف أفرقة بالنظر في إلغاء القضايا المحالة إلى رواندا. وفيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، أصدر الرئيس العديد من الأوامر والقرارات المتعلقة بطلبات الإفراج المبكر، وتخفيف العقوبة، وغير ذلك من المسائل العامة والسرية. وإضافة إلى ذلك، ترأس الرئيس دائرة الاستئناف وعمل بصفته قاضيا للمرحلة التمهيديّة للاستئناف بشأن أول استئناف لحكم تنظر فيه الآلية في قضية أوغستين نغيراباتواري ضد المدعي العام.

باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون/القضاة المناوبون

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرضت على القضاة المنفردين في فرعي أروشا ولاهاي، باكوي جاستيس مولوتو، وبورتون هول، وفاغن يونس، وليو داكون، طلبات متعددة بشأن تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وترجمة الملفات، والاطلاع على المعلومات السرية، وتغيير تدابير الحماية، وادعاءات انتهاك حرمة المحكمة، والرجوع عن الشهادة، والتغييرات في تصنيف الملفات والتعويض، وأصدروا أوامر وقرارات في ما يتعلق بتلك الطلبات. وإجمالاً، صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٦١ قراراً أو أمراً.

٢٠ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، كلف الرئيس دائرة ابتدائية تتكون من القاضي فاغن يونس، بصفته رئيساً، ووليام سيكولي وفلورانس أري، بالنظر في الطلب الشفوي المقدم من جان أوينكيندي، من خلال تقرير رصد المحاكمات التابع للآلية، من أجل إلغاء إحالة قضيته إلى رواندا. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الرئيس الطلب الخطي المقدم من السيد أوينكيندي لشخصه بشأن هذه المسألة إلى نفس الدائرة الابتدائية. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، أصدر رئيس المحكمة، القاضي فاغن يونس، أمراً يُسند فيه لنفسه صفة قاضي الإجراءات التمهيدية، وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، أصدر أمراً بتلك الصفة قرر فيه أن يبدأ الجدول الزمني لتقديم ملف القضية في ما يتعلق بطلب الإلغاء من تاريخ تكليف محام بالدفاع عن السيد أوينكيندي في إطار نظام المساعدة القانونية الذي تعتمده الآلية. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كلف رئيس القلم محامياً بالدفاع عن السيد أوينكيندي. وكان تقديم ملف القضية في ما يتعلق بهذا الطلب جارياً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف أول حكم استئنافي لها في قضية أوغستين نغيراباتواري. وكانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أدانت السيد نغيراباتواري، وزير التخطيط السابق في رواندا، بارتكاب أعمال إبادة جماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب أعمال إبادة جماعية، والاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٥ عاماً. وقدم السيد نغيراباتواري طلب استئناف وأكمل تقديم المذكرات في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. واستمعت دائرة الاستئناف إلى مراجعات شفوية في أروشا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً برفض ثلاثة طلبات قدمها السيد نغيراباتواري لقبول أدلة إضافية في الاستئناف. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكدت دائرة الاستئناف إدانة السيد نغيراباتواري بارتكاب أعمال إبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب أعمال إبادة الجماعية. إلا أن دائرة الاستئناف نقضت إدانة السيد نغيراباتواري بجريمة الاعتصاب كجريمة ضد الإنسانية وخففت بالتالي الحكم الصادر ضده إلى السجن لمدة ٣٠ عاماً.

٢٢ - وإضافةً إلى ذلك، رفضت دائرة الاستئناف في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الطلب المقدم من إليزر نييتيغيكما لتعيين محام له من أجل مساعدته في تقديم طلب إعادة نظر متوقع وأصدر رئيس المحكمة أمراً ذا صلة بالطلب. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رفضت دائرة

الاستئناف طلباً مماثلاً مقدماً من ألويس نتاباكوزي بشأن تعيين محام لأغراض إيداع طلب إعادة نظر بعد أن أصدر الرئيس، بصفته رئيس المحكمة، قراراً سرياً ذا صلة بالطلب.

٢٣ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف تنظر في طلب إعادة نظر أودعه ميلان لو كيتش. وأصدر الرئيس، بصفته رئيس المحكمة في قضية ميلان لو كيتش، ثلاثة أوامر أو قرارات تتعلق بطلبات سرية، وبقي طلب سري إضافي قيد النظر. وإضافةً إلى ذلك، كانت دائرة الاستئناف تنظر في طلبي إعادة نظر مقدمين من سريتين لو كيتش وإليزر نييتيغيكاً وكذلك في مسألة سرية أخرى تتعلق بقضية نييتيغيكاً. وأودع فرديناند ناهيماناً أيضاً طلب إعادة نظر من المتوقع أن يحال إلى دائرة الاستئناف.

رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المدعي العام في الاضطلاع بولايته في سياق أنشطة شتى منها تعقب المتهمين الهاربين، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، وتعهد وتحديث ملفات المتهمين الهاربين تحسباً لاعتقالهم والقيام بإجراءات التقاضي أمام الآلية.

٢٥ - وإضافةً إلى ذلك، استمر في الفترة المشمولة بالتقرير وضع نظم وإجراءات لتبسيط العمليات وضمان قدر أكبر من التنسيق بين الفرعين. وعُقد الاجتماع المشترك بين الفرعين الثاني لمكتب المدعي العام في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأصدر المدعي العام منذ ذلك الحين سياستين داخليتين (بشأن الإفصاح وبشأن المعلومات السرية المحصل عليها وفقاً للقاعدة ٧٦ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية والقاعدة ٧٠ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لكل من المحكمتين). ونسق الفرعان أيضاً أعمالهما في ما يتعلق بعمليات استقدام الموظفين وفي إعداد الميزانية لفترة السنتين المقبلة.

ألف - مكتب المدعي العام بفرع أروشا

٢٦ - بدخول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المرحلة النهائية من استراتيجية الإنجاز الخاصة بها، واصل مكتب المدعي العام بفرع الآلية في أروشا تركيز جهوده على الاضطلاع تدريجياً بالمسؤولية الكاملة عن جميع المهام المتبقية لمكتب المدعي العام للمحكمة.

١ - تعقب المتهمين الهاربين والاستعداد لمحاكمتهم

٢٧ - لا يزال إلقاء القبض على المتهمين الهاربين الثلاثة، أوغستين بيزيماننا، وفيليسيان كابوغا، وبروتاييس ميرانيا، ومحاكمتهم من الأولويات الرئيسية، ويواصل المدعي العام بذل جهوده لتعقب هؤلاء الهاربين مع التركيز بشكل خاص على منطقتي الجنوب الأفريقي والبحيرات الكبرى. وفي إطار مشاريع جديدة بدأ تنفيذها مع مجموعة مختلفة من الشركاء لنشر المعلومات على الجمهور وتحديد الدعوة إلى التعاون الدولي في تيسير تعقب واعتقال المتهمين الهاربين المتبقين التسعة، استهل المدعي العام في كيغالي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ المبادرة الدولية لتعقب الهاربين. وقد تضمن هذا البرنامج توزيع ملصقات لصور الهاربين ونشر مواد سمعية ومقاطع فيديو على الجمهور. وترقباً لاعتقال المتهمين الهاربين الذين تتعقبهم الآلية ومحاكمتهم، أعد المدعي العام قائمة بالموظفين المحتملين تعيينهم إذا ما جرى اعتقال مزيد من الهاربين وقدموا للمحاكمة.

٢٨ - وواصل المدعي العام تقديم المساعدة، عند الطلب، في تعقب الهاربين الستة الذين أُحيلت قضاياهم إلى رواندا، وهم فولجينس كايشيما، وفينياس مونيروغاراما، وألويس نديمباتي، ولاديسلاس نتاغانزوا، وريانديكايو وشارل سيكويو، ووضع مبادرات جديدة بالاشتراك مع السلطات الرواندية من أجل تيسير هذه الجهود. ويعرب المدعي العام عن امتنانه للدعم المستمر الذي تقدمه له المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، من خلال برنامجها المسمى "المكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب"، ومن بعض الدول الأعضاء في جهود التعقب، وهو يعرب بصفة خاصة عن امتنانه للنداء المحدد والبالغ الأهمية الذي وجهه مجلس الأمن، في بيانه الصحفي المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، إلى جميع الدول الأعضاء لكي تتعاون مع الآلية في القبض على الهاربين المتبقين التسعة ومحاكمتهم.

٢ - إجراءات الاستئناف والإجراءات اللاحقة للاستئناف

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد المدعي العام الاستئناف في قضية نغراباتواري وقدم مرافعته الشفوية وتلقى الحكم الاستئنافي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالانتهاء من هذه القضية، جرى حلُّ فريق الاستئناف المخصص المكلف بها وأُهيئت خدمة الموظفين الأربعة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وردّ مكتب المدعي العام على طلبات لاحقة للاستئناف تقدّم بها كل من إليزر نيتيغيكما وألويس نتاباكوزي وفرانسوا خافير نزوونيمي وجان دي ديو كاموهاندا.

٣ - مساعدة الهيئات القضائية الوطنية

٣٠ - ظلت دراسة الطلبات الأجنبية للحصول على المساعدة والرد عليها إحدى المهام الهامة من عمل مكتب المدعي العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ردّ المدعي العام على ٢٦ طلبا مقدما من ثماني دول أعضاء ومنظمات دولية. ووضع مكتب المدعي العام آلية رد أكثر كفاءة على نطاق المنظومة لمعالجة كمية الوثائق التي تنطوي عليها البحوث والتحليلات والتصنيفات.

٤ - حفظ المحفوظات وإدارتها

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى فرع أروشا حفظ ٤٨٩ ٣ صندوقا من الموارد الواردة من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإضافة إلى ذلك، نقلت خزانة الأدلة المحفوظة لدى المدعي العام، التي تتضمن مجموعة من ١٠٥,٥٥ أمتار طولية من الوثائق، إلى عهدة مكتب المدعي العام بفرع أروشا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣٢ - ولتحقيق الكفاءة في إدارة مجموعة السجلات والأدلة المحفوظة لدى المدعي العام، عُيّن مدير معاون للسجلات ومدير معاون للمعلومات على أساس مخصص، وتوليا مهامهما في ٤ آذار/مارس و ١ أيار/مايو ٢٠١٥، على التوالي. وهما يعملان عن كثب مع موظفي مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تصنيف الأدلة والوثائق وفقا لنشرة الأمين العام المتعلقة بقضايا حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها والاطلاع عليها فيما يتعلق بالحكمتين الجنائيتين الدوليتين (ST/SGB/2012/3) والمعيار الذي تتبعه الآلية في إعداد الوثائق ونقلها في ما يتعلق بالوثائق رقمية.

٥ - رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

٣٣ - واصل المدعي العام رصد التقدم المحرز في قضيتي لونسيسلاس مونيشياكا ولوران بوسياروتا المحاليتين إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، إلى جانب قضيتي جان أوينكندي وبرنار مونيغيشاري المحاليتين إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. وقد أنجزت الآن مرحلة التحقيق في قضية مونيشياكا، ويتوقع أن تبدأ أي محاكمة وأن تنجز قبل نهاية عام ٢٠١٥. وفي قضية بوسياروتا، من المقرر الآن إتمام التحقيقات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تبدأ أي محاكمة في الفصل الأول من عام ٢٠١٦.

٣٤ - ولا تزال محاكمة أوينكندي، التي بدأت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، معروضة على المحكمة العليا إذ قدم كثير من الطعون العارضة إلى محكمة النقض والإبرام في رواندا.

وإضافة إلى ذلك، قدم السيد أوينكيندي طلباً لإلغاء أمر إحالة قضيته، وهو معروض حالياً على إحدى الدوائر الابتدائية بالآلية. ولا تزال قضية مونيغيشاري في المرحلة التمهيديّة أمام المحكمة العليا في رواندا، ولم يتقرر تاريخ البدء فيها حتى الآن. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، رفض رئيس الآلية الطلب الثالث المقدم من مونيغيشاري لإلغاء أمر إحالة قضيته.

٦ - العلاقات الخارجية والمشاريع الأخرى

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المدعي العام سلسلة من الاجتماعات التشاورية للأمم المتحدة، والاتصالات الدبلوماسية، ومناقشات المائدة المستديرة التي وفرت منتدى مفيداً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن قضايا العدالة الجنائية الدولية المختلفة وتطبيقها المحلية في المحاكم الوطنية. وواصل مكتب المدعي العام بفرع أروشا العمل مع نظيره في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عدد من المشاريع، منها إعداد برنامج تدريبي إقليمي في مجال التحقيق في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس ومحكمة مرتكبيها، ووضع كتيب لأفضل الممارسات فيما يتعلق بإحالة القضايا الدولية إلى السلطات القضائية الوطنية، وتجميع سجل موحد عن الإبادة الجماعية في رواندا استناداً إلى الوقائع التي فصلت فيها الأحكام الصادرة عن المحكمة والآلية.

باء - مكتب المدعي العام بفرع لاهاي

٣٦ - مع أن الوظائف الأساسية في مكتب المدعي العام بفرع لاهاي يشغلها طاقمٌ كامل من الموظفين، فإن ست عمليات استقدام للموظفين متعلقة بوظائف مخصصة في دائرة الاستئناف قد أُنجزت أو بلغت مرحلة متقدمة، وذلك استعداداً للاستئناف المتوقع تقديمهما في قضيتي شيشيلي و كاراديتش. ويساهم الموظفون في فرع لاهاي في الإدارة على نطاق الآلية بالمشاركة في اللجان والأفرقة العاملة ودعمها. وإضافةً إلى ذلك، توجد ترتيبات للاضطلاع بمهام مزدوجة بغية استخدام الموارد بكفاءة، بحيث يواصل موظفو الفرع في لاهاي تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بالقضايا الجارية. ولا يزال الموظفون يتلقون الدعم من مكتب المدعي العام للمحكمة لضمان نقل سلس للمهام.

- ١ - إجراءات الاستئناف والإجراءات اللاحقة للاستئناف
٣٧ - لم تكن هناك دعاوى استئناف في الفترة المشمولة بالتقرير. وستشغل الوظائف المخصصة المتعلقة بالاستئناف للاضطلاع بإجراءات دعاوى الاستئناف المتوقعة في قضيتي شيشيلي و كاراديتش.
- ٢ - إجراءات إعادة النظر
٣٨ - رد مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على طلب إعادة النظر في حكم مقدم من سريتين لو كيتش.
- ٣ - قضايا أخرى
٣٩ - قدم مكتب المدعي العام مذكرتين في قضيتين تتعلقان بحالة الوثائق المصرح بنشرها في القضايا التي أنجزتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- ٤ - العلاقات الدبلوماسية والخارجية
٤٠ - قام المدعي العام، خلال زيارته الرسمية الأولى إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا منذ بدء عمله في فرع لاهاي بصفته المدعي العام للآلية، بعقد اجتماعات مع وزراء الخارجية والعدل ونوابهم في الدول الثلاث كلها ومع عدد من المسؤولين الدوليين الآخرين. ووقع المدعي العام أيضاً مذكرات تفاهم مع المدعين العامين في الدول الثلاث بشأن إطار استمرار المساعدة المقدمة من فرع لاهاي في تيسير الاطلاع على الأدلة في لاهاي. وفي البوسنة والهرسك، زار المدعي العام ثلاثة مواقع تذكارية للضحايا من مسلمي البوسنة وللضحايا الكروات والصرب.
٤١ - ومنذ ذلك الحين، وقع المدعي العام أيضاً على مذكرة تفاهم مع وزير العدل في البوسنة والهرسك بشأن تيسير اطلاع قسم الدفاع الجنائي التابع لوزارة العدل في البوسنة والهرسك على الأدلة في لاهاي. وشارك المدعي العام في مؤتمر عن الإبادة الجماعية نظّمته مجموعات الشهود والضحايا في إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في البوسنة والهرسك. وشارك المدعي العام أيضاً في مؤتمر التعاون الإقليمي للمدعين العامين المعنيين بجرائم الحرب، الذي استضافه المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب في باليتش بصربيا، والمؤتمر السنوي للمدعين العامين الإقليميين من يوغوسلافيا السابقة الذي استضافه مكتب النائب العام لكرواتيا في بريوني.

٥ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك زيادة مستمرة في حجم طلبات المساعدة، مما يتجاوز المستوى المتوقع في الميزانية. وتلقى مكتب المدعي العام بفرع لاهاي ٣٣٥ طلباً للمساعدة وردت من خمس دول أعضاء ومن منظمة دولية واحدة. وورد ما مجموعه ٥٧٩ طلباً للمساعدة منذ أن بدأ الفرع عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وبسبب العدد الكبير من طلبات المساعدة، واصل الفرع استخدام موظف بعقد مؤقت للمساعدة في الرد على تلك الطلبات، وبدأ يلجأ إلى العمل الإضافي تجنباً لتراكم الطلبات بصورة مفرطة. وقدم المدعون العامون المعنيون بالاتصال بمكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إسهاماً قيماً في مجال التعامل بكفاءة مع الطلبات المقدمة من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا. وأثناء الاستجابة لطلبات تقديم المساعدة، قام الموظفون بتحديد أماكن المواد ذات الصلة في مجموعة الأدلة الخاصة بمكتب المدعي العام للمحكمة، والتصديق على المستندات، والاتصال بالشهود، والحصول على موافقة مقدمي المعلومات ذات الطابع السري. وقدم فرع لاهاي، بالتعاون مع مكتب المدعي العام للمحكمة، الدعم إلى المدعين العامين الوطنيين الزائرين. وإضافة إلى ذلك، قدم الفرع طلبات في تسع قضايا متعلقة بمختلف تدابير الحماية لأغراض الإجراءات الوطنية.

٤٣ - وتقدم الفرع أيضاً بطلب، نيابة عن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، إلى قلم محكمة البوسنة والهرسك للاستمرار في التحفظ مؤقتاً على نموذج منحيم أومارسكا، وهو أحد مستندات الإثبات للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وجرت الموافقة على الطلب لفترة زمنية محدودة.

٦ - المسائل المتصلة بإصدار الأحكام

٤٤ - ردّ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على طلبات قدمها قلم الآلية للحصول على معلومات بشأن إدارة الأحكام الصادرة في حق تسعة متهمين مدانين.

٤٥ - وقدم فرع لاهاي ردوداً تتعلق بطلبات الإفراج المبكر، بما في ذلك طلب مقدم من ستانيسلاف غالييتش، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة. ورد الفرع أيضاً على طلبات مقدمة من أشخاص مدانين تتعلق بالمسائل المتصلة بإصدار الأحكام، وعلى طلب مقدم من ميلان لوكيتش لمراجعة أو إعادة النظر في القرار الذي يفرض عليه قضاء فترة عقوبته في إستونيا، وعلى طلب مقدم من زوران جيغيتش لمنع تسليمه إلى البوسنة والهرسك لدى الإفراج عنه بعد قضاء فترة عقوبته.

٧ - رصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

٤٦ - رصد مكتب المدعي العام بفرع لاهاي، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، إجراءات إعادة المحاكمة في قضية ميلوراد تريبيتش، التي أحيلت إلى البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٧. بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وكانت إعادة محاكمة تريبيتش، الذي قضت محكمة البوسنة والهرسك في الأول بسجنه لمدة ٣٠ عاما، نتيجة لاكتشاف المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٤ أنه كان ينبغي محاكمته بموجب القانون الجنائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لعام ١٩٧٦، وليس بموجب القانون الجنائي للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، حُكم على تريبيتش بالسجن لمدة ٢٠ سنة.

٨ - حفظ المحفوظات وإدارتها

٤٧ - يعمل مكتب المدعي العام بفرع لاهاي مع مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الإعداد لتسليم الوثائق من مكتب المدعي العام الأخير إلى مكتب المدعي العام بفرع لاهاي. ويعمل فرع لاهاي أيضا على تعزيز نظامه وإجراءاته لإدارة السجلات، ويتشاور مع قسم المحفوظات والوثائق وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات بالآلية لاعتماد نظام يكون متمشيا مع ما ستملكه الآلية من نظم للمحفوظات في المستقبل.

خامسا - أنشطة قلم الآلية

٤٨ - يضطلع القلم بمسؤولية تقديم الدعم القانوني والقضائي والسياساتي والدبلوماسي والإداري لعمليات الآلية.

ألف - الإدارة والتوظيف والمرافق

٤٩ - كما هو متفق عليه بين المحكمتين والآلية، وتحسبا لإغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نهاية عام ٢٠١٥، واصلت الآلية وضع نظام للإدارة الذاتية. وبدأ نقل المهام الإدارية إلى الآلية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويتواصل النقل التدريجي على مدار فترة السنتين متزامنا مع تقليص الملاك الوظيفي للمحكمتين ومع مراعاة التركيز على ضمان الفعالية والمساءلة والاتساق.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٦، سيتولى فرع الآلية في أروشا المسؤولية عن الخدمات العامة والوظائف الأمنية التي تقدمها حاليا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلاوة على ذلك،

طُلب إلى الآلية أن تظطلع بأنشطة التصفية فيما يتعلق بالمحكمة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

٥١ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، استُقدم للعمل في الآلية ما مجموعه ١٧١ موظفا (في وظائف ثابتة ووظائف مموله من المساعدة المؤقتة العامة)، منهم ٩٣ موظفا في فرع لاهاي و ٧٨ موظفا في فرع أروشا، مما يشمل كيغالي. ويعمل في الآلية موظفون من ٥٧ دولة. وكان ما يقرب من ٨٤ في المائة من المستقدمين موظفين سابقين أو حاليين في المحكمتين. وكانت نسبة الإناث ٥٣ في المائة من مجموع الموظفين ونسبة الذكور ٤٧ في المائة. أما موظفو الفئة الفنية والفئات العليا، فقد كانت نسبة الإناث بينهم ٥٧ في المائة ونسبة الذكور ٤٣ في المائة.

٥٢ - ويشترك فرع الآلية في لاهاي حاليا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مكان العمل، وسيواصل هذا الاشتراك خلال مدة وجودهما معا. وتفضل الآلية كثيرا الاحتفاظ بمبانيها الحالية بعد إغلاق المحكمة. وتتواصل المناقشات مع سلطات الدولة المضيفة وملاك المباني ويتولّى تنسيق العمل في هذا الشأن فريق عامل يتألف من ممثلين لأجهزة الآلية الثلاثة.

٥٣ - ويواصل فرع أروشا الاشتراك في مكان العمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكن من المتوقع أن ينتقل إلى مبانيه الجديدة في عام ٢٠١٦. ومرحلة التشييد جارية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٥، أبرمت الآلية العقد مع شركة بناء تترانية راسخة القدم يوجد مقرها في أروشا، وشُرع في البناء في الشهر نفسه. وأكملت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة تشييد طريق الوصول المؤقت إلى الموقع ويجري القيام بأعمال توصيل المرافق العامة. وتُقدّم الآلية إلى الجمعية العامة تقارير مرحلية سنوية بشأن مشروع التشييد. وعلاوة على ذلك، تنشر معلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز في التشييد على الموقع الشبكي للآلية. وتعرب الآلية عن امتنانها لما لقيته من تعاون من جانب حكومة جمهورية تترانيا المتحدة وما حصلت عليه من مشورة تقنية من جانب الأمانة العامة وخاصة مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية.

باء - دعم الأنشطة القضائية

٥٤ - واصل القلم تقديم الدعم للأنشطة القضائية في فرعي الآلية من خلال الإعداد لعقد جلسات النظر في القضايا وإدارة تلك الجلسات، بما في ذلك إصدار الحكم الاستثنائي في قضية أوغستين نغراباتواري ضد المدعي العام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وشمل

الدعم الإضافي المقدم من القلم تجهيز الملفات القضائية، وتعيين أعضاء أفرقة الدفاع ودفع أجورهم، وتوفير ترجمة المراسلات والوثائق القضائية.

٥٥ - ويضاف إلى ذلك أن القلم واصل تقديم الدعم إلى جميع أقسام الآلية في عملية وضع قوائم بأسماء المرشحين الأكفاء لشغل الوظائف الشاغرة من موظفي المحكمتين وغيرهم، وذلك لتمكين الآلية من الإسراع في زيادة قوام موظفيها في حالة حدوث زيادة مفاجئة في نشاطها القضائي، عقب إلقاء القبض على أحد الهاربين مثلاً.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، وسّع القلم نطاق قائمة للمحاميين الأكفاء يُحتفظ بها بموجب القاعدة ٤٣ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية تضم من يمكن تكليفهم بالدفاع عن المشتبه فيهم أو المتهمين، وقائمة أخرى يُحتفظ بها بموجب القاعدة ٤٣ (جيم) تضم المحامين المناوئين المستعدين على الفور لتمثيل المتهمين لأغراض مثولهم أمام المحكمة لأول مرة.

جيم - تقديم الدعم للأنشطة المقررة الأخرى

١ - دعم الشهود وحمايتهم

٥٧ - عملاً بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية، تتولى الآلية المسؤولية عن مهام دعم وحماية الشهود فيما يتعلق بالآلاف من الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في قضايا أنجزتها المحكمتان.

٥٨ - وتؤدي وحدة دعم وحماية الشهود مهامها كاملة في كلا فرعي الآلية وتقدم للشهود خدمات الدعم والحماية الأساسية. وبما يتسق مع أوامر الحماية القضائية وفي تعاون وثيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع السلطات المحلية، توفر الوحدة الأمن للشهود من خلال تقييم للتهديدات، وتنسيق عمليات الاستجابة للاحتياجات الأمنية، وحفظ المعلومات السرية المتعلقة بالشهود. وعلاوة على ذلك، يواصل فرع الوحدة في أروشا تقديم خدمات الدعم إلى الشهود في كينغالي، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية المتخصصة للشهود الذين كانوا ضحايا للعنف الجنسي أو الجنساني أثناء أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا. ويواصل الفرعان إجراء دراسة تجريبية عن الأثر الطويل الأجل الذي يمكن أن يحدثه الإدلاء بالشهادة أمام المحكمتين على الشهود.

٥٩ - وفي كلا الفرعين، استمرت الوحدة في الاتصال بالشهود في إطار الرد على الطلبات الواردة من السلطات الوطنية إما لإلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو تكثيفها عملاً بالقاعدة ٨٦ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية.

٦٠ - وأخيراً، في إطار الالتزام بحفظ السجلات المتعلقة بالشهود الواردة من المحكمتين، بلغت الوحدة المراحل النهائية من إنشاء أداة مشتركة لتكنولوجيا المعلومات من أجل قاعدتي بياناتهما المتعلقة بالشهود.

٢ - إدارة المحفوظات والسجلات

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم المحفوظات والسجلات بالآلية العمل عن كتب مع المحكمتين فيما يتعلق بإعداد سجلاتهما ومحفوظاتهما لنقلها إلى الآلية. وقدم القسم التدريب، والمشورة والمساعدة العملية إلى موظفي المحكمتين، ويسرّ نقل السجلات المستخدمة إلى مكاتب الآلية ونقل السجلات غير المستخدمة إلى القسم ذاته لتخزينها.

٦٢ - وأشارت التقديرات الأولية إلى أن محفوظات المحكمتين ستصل، في المجموع، إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ متر طولي من الوثائق المادية. وبعد إجراء جرد وتقييم أكثر تفصيلاً، يقدر الآن أن الحجم الإجمالي سيكون ١٠ ٠٠٠ متر طولي تقريباً. وستتضمن محفوظات المحكمتين الرقمية حوالي ثلاثة بيتابايتات من البيانات الرقمية.

٦٣ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، تسلم القسم من المجموع الإجمالي المقدر للسجلات المادية غير المستخدمة التي يتوقع أن يتلقاها من المحكمتين عند إغلاقهما ما نسبته ٧٥ في المائة تقريباً من سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا و ٢٢ في المائة تقريباً من سجلات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦٤ - وتسلم القسم أيضاً الأجزاء المنقولة الأولى من السجلات الرقمية للمحكمتين وبدأ عملية شراء نظام للحفظ الرقمي، بما في ذلك مستودع رقمي، بغية حفظ المحفوظات الرقمية للمحكمتين.

٦٥ - ويتولى القسم المسؤولية عن إدارة مستودعات مؤقتة لحفظ السجلات الورقية في أروشا ولاهاي، وذلك ريثما يكتمل إنشاء مستودعات دائمة في الموقعين. وفي أروشا، ساهم القسم في تصميم وإنشاء المباني الجديدة للآلية من خلال إعداد الاحتياجات المقدرّة من الموارد والمواصفات الخاصة بالمبنى الذي ستُودع فيه المحفوظات، وهو بصدد وضع خطة للنقل المادي للمحفوظات في الربع الأول لعام ٢٠١٦، التاريخ الذي من المقرر أن يكتمل فيه تشييد المرفق الجديد. وفي لاهاي، يشارك القسم في المناقشات المتعلقة بالمباني المقبلة للآلية، بما في ذلك المرافق التي ستودع فيها المحفوظات.

٦٦ - وواصل القسم إرساء سياسات الآلية في ما يتعلق بالسجلات والمحفوظات، بما في ذلك وضع سياسة بشأن الحصول على المعلومات، ومعايير بشأن البيانات الوصفية

المتعلقة بحفظ السجلات، ومبادئ توجيهية بشأن إدارة السجلات الرقمية. وطبق القسم أيضا النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق والسجلات في ما يتعلق بالسجلات غير القضائية لقلم الآلية، وهو بصدد استكشاف إمكانية توسيع دائرة استخدامه لتشمل الأجهزة الأخرى التابعة للآلية. وإضافة إلى ذلك، يقدم القسم الدعم الفني والتقني من أجل وضع نظام لإدارة السجلات القضائية للمحكمتين والآلية.

٦٧ - ويتولى القسم المسؤولية عن إدارة مكتبة الآلية، في أروشا، وهي إحدى أفضل الجهات التي توفر موارد البحث في مجال القانون الدولي في شرق أفريقيا. وتوفر المكتبة الخدمات البحثية وخدمات توفير المراجع لموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، وكذلك للمستخدمين الخارجيين، بمن فيهم الجمهور.

٦٨ - وأخيرا، نظم القسم المعرض الرسمي الأول لمواد من المحفوظات القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واجتذب المعرض عددا كبيرا من الزوار ولقي استحسانا كبيرا.

٣ - إنفاذ الأحكام

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقل فرع لاهاي أربعة مدانين إلى الدول التي تتولى إنفاذ الأحكام. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان فرع أروشا مكلفا بإنفاذ نحو ٢٩ حكما في دولتين، وكان فرع لاهاي مكلفا بإنفاذ نحو ١٧ حكما في ١١ دولة. وعلاوة على ذلك، يوجد سبعة مدانين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا، وستة مدانين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي في انتظار نقلهم إلى إحدى دول الإنفاذ.

٧٠ - وواصلت الآلية سعيها إلى تأمين تعاون دول الإنفاذ الحالية في إنفاذ الأحكام التي أصدرتها المحكمتان والآلية، وكذلك إبرام اتفاقات إضافية بغية زيادة قدرتها بالنسبة للفرعين معا. وعلاوة على ذلك، اقترحت الآلية على بعض دول الإنفاذ اتفاقا نموذجيا جديدا أو إدخال تعديلات على الاتفاقات القائمة لتوفير قدر أكبر من الوضوح بشأن المسائل المالية والمسؤوليات المحددة لكل من دول الإنفاذ والآلية. وتعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء التي تتولى إنفاذ الأحكام وللدول الأخرى التي تنظر في إنفاذ أحكام في المستقبل.

٧١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الآلية تعتمد على إدارة شؤون السلامة والأمن، والمسؤول المكلف في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتقديم المشورة إليها وتزويدها بتقارير بشأن الحالة الأمنية في مالي حيث يقضي العقوبة ١٦ مدانا تضطلع الآلية بالمسؤولية عنهم.

٤ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٧٢ - يقوم القلم بتيسير طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية أو الأطراف المختصة أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات المحلية المرتبطة بجريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا أو النزاع الذي شهدته يوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القلم العديد من طلبات المساعدة التي نظر فيها وردّ عليها، وكان من ضمنها طلبات لاستجواب أشخاص محتجزين وشهود مشمولين بالحماية، وطلبات لتغيير تدابير حماية الشهود، وطلبات لجمع مواد ذات طابع سري ومصدق عليها وإحالتها إلى السلطات الوطنية.

٥ - رصد القضايا المحالة

٧٣ - عملا بالفقرة ٥ من المادة ٦ من القانون الأساسي، تتولى الآلية مسؤولية رصد القضايا التي تحيلها المحكمتان إلى المحاكم الوطنية، وذلك بمساعدة من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية. واضطلعت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برصد قضيتين محاليتين إلى رواندا من خلال مراقبين من هيئات دولية ومراقبين مؤقتين وفرهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، وفي أعقاب إبرام مذكرة تفاهم مع الآلية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شرع القسم الكيني من لجنة الحقوق الدولية في رصد القضايا المحالة إلى رواندا. وتعمل الآلية على وضع ترتيب مماثل للرصد من أجل القضيتين المحاليتين إلى فرنسا اللتين تخضعان، في انتظار تحقيق ذلك الهدف، لرصد يُنفذه مراقب مؤقت من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتنتشر تقارير الرصد العامة على الموقع الشبكي للآلية.

٦ - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

٧٤ - لا يزال موقع الآلية الشبكي المتعدد اللغات يمثل الواجهة الافتراضية للمؤسسة. وزاد عدد مستخدميه بنسبة ٥٠ في المائة، إذ تمت زيارة الموقع أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ مرة في الأشهر الـ ١٢ الماضية. وتشمل مجموعة المواد المتاحة للعموم الآن أكثر من ٩٥٠ وثيقة من وثائق القضايا ومعلومات مفصلة متعلقة بعمل الآلية وإجراءاتها. وأضيفت معلومات على شبكة الإنترنت بشأن البحث عن الهاربين، ووضعت معلومات على الموقع تبرز الدور الفريد الذي يؤديه قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية. وإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ مشروع يرمي إلى إدماج قاعدة بيانات وضعها القسم في الموقع الشبكي، مما سييسر الاطلاع على السجلات والمحفوظات القضائية لكل من الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأخيرا،

جرى بانتظام تحديث الصفحة الشبكية المخصصة لتشييد مرفق أروشا كي تعكس التقدم المحرز في إنجاز المشروع.

سادسا - خلاصة

٧٥ - يؤكد التقدم الذي أحرزته الآلية في إنجاز أعمالها القضائية وغيرها من الأعمال بسرعة مع المحافظة على أعلى المعايير التزامها بالولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن والعمل بوصفها نموذجا لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية. وفي سياق اضطلاع الآلية بشكل متزايد بالمسؤولية عن جميع جوانب عمل المحكمتين، ستواصل التركيز على إنجاز ولايتها باقتصاد وكفاءة.
